الأمم المتحدة S/2013/294

مجلس الأمن

Distr.: General
17 May 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات خطيرة ترتكب فيما يتعلق بالاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في أبيي ونشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ تقريري السابق عن هذه المسألة، الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/198). ويقدّم أيضا آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة الأمنية المؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – مع أن الحالة الأمنية في منطقة أبيي ظلت مستقرة عموما، فقد وقع عدد من الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت قوة شرطة النفط السودانية، التي تتألف من عدد يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ فردا، منتشرة داخل مجمع دفرة النفطي، انتهاكا للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٣٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٧ (٢٠١٢) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢). غير أن وتيرة حركتها خارج مجمع النفط قد انخفضت. وفي ٨ نيسان/أبريل، شارك ثمانية من أفراد شرطة النفط في مشاجرة بسيطة مع عدد قليل من أصحاب المحلات التجارية في دفرة.

170513 170513 13-33233 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وظل عدد يتراوح بين ستة وثمانية أفراد من ميليشيات جماعة ''تورا بورا'' المتمردة، التي دخلت منطقة أبيي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، موجودا في محيط أم خريت، شرقي أبيي. وفي ٣٠ آذار/مارس، طلبت القوة الأمنية المؤقتة إلى المجموعة الكف عن حمل السلاح وارتداء الزي الرسمي في منطقة أبيي أو مغادرة المنطقة نهائيا. وقد امتثلت المجموعة حتى الآن لطلب البعثة.

٤ - وقد حدث عدد من عمليات التوغل المعزولة في منطقة أبيي، انتهاكا للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظت القوة الأمنية المؤقتة وجود ١٠ أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان في محيط أنتوني، وذلك في ١٦ آذار/مارس، وستة أفراد في ١٧ آذار/مارس. وقد زعم الجنود أنهم كانوا في طريقهم إلى معسكر تابع للجيش في أونق تاو (ولاية واراب، جنوب السودان) قادمين من روم كور (ولاية واراب) عبر منطقة أبيي وأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن المرور عبره بين الموقعين في ذلك الحين. وفي ٢٢ آذار/مارس، شوهد ٣٥ عنصرا مسلحا من الجيش الشعبي بالقرب من أتاي وغادروا منطقة أبيي قبل أن تتمكن القوة الأمنية المؤقتة من الاتصال بهم. وتنخرط البعثة في حوار مع حكومة جنوب السودان في هذا الشأن من أجل منع المزيد من عمليات التوغل. وفي ١٨ نيسان/أبريل، دخل أفراد مدججون بالسلاح من ميليشيات جماعة جيش تحرير جنوب السودان المتمردة إلى منطقة أبيي في قافلة تتألف من نحو ٩٠ مركبة. وقد دخلت المجموعة إلى الحدود الشمالية الشرقية لمنطقة أبيي وشوهدت في محيط دمبلوية. وعقب حوار مع البعثة، غادرت المجموعة منطقة أبيي على الفور، وكانت قد ذكرت أنها تعتزم الاستقرار هناك.

٥ - وقد بلغ عدد العائدين من دينكا نقوك إلى المناطق شمال نهر كير/بحر العرب نحو ٢١ ٦٠٠ ونحو ٥٠٠ ٥ في بلدة أبيي. وعاد معظم النازحين من دينكا نقوك إلى مواقع بالقرب من بلدة أبيي، في حين مضى بعضهم إلى قرى شمالي أبيي. وفي ١٣ نيسان/أبريل، انتقل نحو ٥٣ من العائدين من بلدة أبيي إلى ماكير. وفضلا عن ذلك، واصل العائدون من دينكا نقوك إعادة تشييد منازلهم في عدة مواقع للعودة، من بينها أنتوني وأخنقيال ونونق وتاج اللي. واستمرت هجرة المسيرية الرُحّل جنوبا عبر منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد حاليا نحو ١٠٠ ٠٠٠ من المسيرية الرُحّل، وبصحبتهم نحو ١,٦ مليون رأس من الماشية، في أبيي.

٦ - ولسوء الحظ، فقد وقع عدد من جرائم القتل التي يشتبه في أنها ذات دوافع قبلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٤ آذار/مارس، اكتشفت القوة الأمنية المؤقتة جثة راع

من المسيرية قتل بالقرب من ماكير. وزعم المسيرية في المنطقة أن أفرادا من دينكا نقوك قد قتلوا الرجل وسرقوا ٢١٥ رأسا من الماشية. ونجحت القوة الأمنية المؤقتة في تحديد مكان الماشية وإعادتها في ٢٧ آذار/مارس. ومع ذلك، لم يزل مرتكبو الجريمة طليقي السراح. وعقب الحادث مباشرة تجمّع، في ٢٥ آذار/مارس، نحو ٣٠ من المسيرية على متن دراجات نارية وهم يحملون بنادق هجومية من طراز AK-47 وقنابل صاروخية بالقرب من ماكير مطالبين دينكا نقوك بإخلاء المنطقة. ومع أن القوة الأمنية المؤقتة قد تمكنت من احتواء الموقف، غادر بعض دينكا نقوك ماكير إلى بلدة أبيي ونونق. وفي ١٥ نيسان/أبريل، قُتل أحد المدنيين من دينكا نقوك في قرية نيينتشور، بالقرب من بلدة أبيي. وتقوم القوة الأمنية المؤقتة بالتحقيق في الحادث. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، قتل مدني آخر من دينكا نقوك في قرية مولمول، بالقرب من بلدة أبيي. وفي اليوم التالي، احتجزت القوة الأمنية المؤقتة ثمانية رجال من المسيرية يشتبه في ارتكابهم الجريمة، وحققت معهم بشأن الحادث وسلمتهم إلى زعماء المسيرية في أم خريت. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قتل اثنان من دينكا نقوك في تاج اللي، وتقوم القوة الأمنية المؤقتة بالتحقيق في الحادث.

٧ - وفي ٤ أيار/مايو، عقب اختتام اجتماع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي الذي عقد في بلدة أبيي، قدم وفد يتألف من ١٦ عضوا، ويضم ممثلين للجنة وحكومة جنوب السودان والمجتمع المدني ودينكا نقوك، طلبا إلى القوة الأمنية المؤقتة لزيارة تاج اللي ونونق وماكير. وضم الوفد ناظر عموم دينكا نقوك، السيد دينق كوال دينق، ونائب الرئيس المشارك عن حكومة جنوب السودان، السيد دينق مادينق مجاك. وفي أثناء عودة القافلة من وجبة غداء في مقر الكتيبة التابعة للقوة الأمنية المؤقتة في دفرة متجهة إلى بلدة أبيي، أوقفتها مجموعة مسلحة من المسيرية في بلوم. ورفضت المجموعة المسلحة السماح للقافلة بمواصلة سيرها، معربة عن استيائها لوجود وفد دينكا نقوك في المنطقة، وطالبت بتسليمهم لها. ورفضت القوة الأمنية المؤقتة هذا الطلب. ومع تزايد عدد المسيرية المسلحين تدريجيا إلى نحو ٢٠٠ رجل، عُزِّزت القافلة بناقلات جند مدرعة ودبابات تابعة للقوة الأمنية المؤقتة.

٨ - وعقب مناقشات مع رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة، اللواء يوهانيس تسفاماريام، استمرت لما يزيد على ثلاث ساعات، سمحت المجموعة المسلحة للقافلة بالعودة إلى دفرة لمواصلة المناقشات مع بعض ممثليها. وفي أثناء دوران القافلة كي تتجه عائدة إلى دفرة، فتح أحد شباب المسيرية النار على مركبة تابعة للأمم المتحدة وقتل ناظر عموم دينكا نقوك وأحد حفظة السلام بالقوة الأمنية المؤقتة. وقُتل المعتدي من المسيرية وأصيب ثلاثة من حفظة السلام بالقوة الأمنية المؤقتة بجراح في تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك. ولم يتأكد عدد الضحايا من المسيرية.

٩ - وفي صباح ٥ أيار/مايو، وصلت مجموعة تزيد على ٢٥٠ من شباب دينكا نقوك إلى بلدة أبيي قادمة من أقوك في قافلة من ست شاحنات وحافلات صغيرة، وأخذت في نشر الاضطراب. ورغم جهود جنود القوة الأمنية المؤقتة وممثلي المجتمع المدني من دينكا نقوك لتهدئة الوضع، فقد أحرق الشباب السوق. وفي وقت لاحق ذلك المساء، تجمعت مجموعة أخرى من شباب دينكا نقوك ودمرت معظم مسجد بلدة أبيي. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات في هذين الحادثين وقيل إن التجار المسيرية قد فروا من بلدة أبيي في الليلة السابقة. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، حضر جنازة ناظر عموم دينكا نقوك عدد من الناس يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ شخص في بلدة أبيي. وقد جرت مراسم التشييع، التي حضرها رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة ومسؤولون من حكومة جنوب السودان، بمن فيهم وزير شؤون مجلس الوزراء، السيد دينق ألور، وكبير المفاوضين مع السودان، السيد باقان أموم، في جو سلمي.

١٠ - ووقع عدد من الحوادث الأمنية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك غارات على الماشية. وفي ٣ نيسان/أبريل، قيل إن مجموعة مسلحة من المسيرية الرُحّل قد سرقت ١٦٦ رأسا من ماشية دينكا نقوك بالقرب من قرية كولوقنيال، جنوبي بلدة أبيي. ورغم إجراء عملية بحث مكثفة، لم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة حتى الآن من تحديد موقع الماشية. وفي ٤ نيسان/أبريل، حالت القوة الأمنية المؤقتة دون قيام ثلاثة مسلحين من المسيرية باختطاف مجموعة من خمسة من شباب دينكا نقوك في دكورة، وسط أبيي. وفي ١٠ نيسان/أبريل، وضعت القوة الأمنية المؤقتة اثنين من المسيرية المسلحين رهن الاحتجاز الوقائي في نيينتشور بعد محاولات اعتداء مجموعة من دينكا نقوك عليهم. وصادرت البعثة أسلحتهما وسلمتهما إلى زعماء المسيرية في دفرة. وفي اليوم نفسه، اعتقلت القوة الأمنية المؤقتة سبعة مسلحين من المسيرية في قرية ديوب، بوسط أبيي، وأطلقت سراحهم بعد أن صادرت أسلحتهم.

١١ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أبلغ المسيرية الرُحّل القوة الأمنية المؤقتة بأن ما يزيد على ٣٠٠ رأس من ماشيتهم قد سرقت زاعمين أن مجموعة مسلحة من دينكا نقوك قد فعلت ذلك في دكورة. وقد استعادت القوة الأمنية المؤقتة الماشية المسروقة في اليوم نفسه من اثنين من دينكا نقوك. وسلمت البعثة الشخصين إلى زعماء دينكا نقوك المحليين. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أبلغ أحد المسيرية الرُحّل عن سرقة ١ ٠٠٠ رأس من ماشيته في محيط نوق. وتقوم القوة الأمنية المؤقتة بالتحقيق في الحادث. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، واجهت القوة الأمنية المؤقتة مجموعة مسلحة تتألف من ٥٠ شخصا مسلحّا من المسيرية في محيط كلشيوة، جنوب شرقي أبيي. وسلّمت المجموعة، التي ادّعت أنها تبحث عن ماشية مسروقة، إلى زعماء

المسيرية في الشقيق. وفي اليوم نفسه، اختطف مسلح من المسيرية فتى من دينكا نقوك في منطقة أتاي. ونجحت القوة الأمنية المؤقتة في تحديد مكانه وإعادته إلى أسرته.

١٢ - وقد تواصلت الأنشطة التجارية في سوق بلدة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحافظ مستشارو القوات العسكرية والشرطة بالقوة الأمنية المؤقتة على وجودهم في المنطقة باستمرار من أجل معالجة الأمن القبلي والتصدي لشواغل الجرائم الصغيرة. وفي ٢٦ آذار/مارس، طعن أحد التجار من المسيرية شابا من دينكا نقوك عقب مشاجرة في حالة سكر، مما أدى إلى إصابة ذلك الشاب بجراح طفيفة. وقد احتوت القوة الأمنية المؤقتة الوضع ونُقل التاجر إلى خارج المنطقة. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، هاجمت مجموعة من دينكا نقوك تاجرا من المسيرية في سوق بلدة أبيي. وقد عولج الضحية من إصابات طفيفة.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والجهة المتعاقدة معها أعمالهما على إزالة الألغام من مناطق عودة دينكا نقوك وطرق هجرة المسيرية. وقد أزالت الأفرقة ٦٠٤ قطع من مخلفات الحرب من المتفجرات وما يزيد على ٥٠٠ كيلوغرام من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، وأنجزت تقييمات عامة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ما يزيد على ٦٧ قرية وأعلنت تطهير ٨٢٤ ١ مترا مربعا من الأراضي. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أسفر انفجار لغم عن مقتل ثلاثة وإصابة خمسة من المدنيين من دينكا نقوك، كانوا مسافرين على متن حافلة صغيرة متجهة من أقوك صوب كاريوش. وكشف التحقيق الذي أجرته دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن اللغم الأرضي قد أُلغي عن غير قصد، ضمن تربة كانت قد حُفرت وجلبت من موقع آخر إلى منطقة كان يجري تشييد طريق فيها. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير المنطقة، ولكنها لم تعثر على أدلة بوجود أي ألغام أرضية أخرى.

ثالثا - التطورات السياسية

١٤ - أحرز تقدم ضئيل جدا بشأن تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يسوّ السودان وجنوب السودان الخلاف حول تشكيل مجلس منطقة أبيي، مما حال، في الواقع، دون قيام المؤسستين المؤقتتين الأخريين، وهما إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي. وفضلا عن ذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

١٥ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، أبلغ الرئيس المشارك عن السودان للجنة المراقبة المشتركة في أبيي القوة الأمنية المؤقتة بأن حكومة السودان قد وضعت الصيغة النهائية

لمشروع إطار لدائرة شرطة أبيي بالاستناد إلى مشروع مذكرة المفاهيم بشأن دائرة شرطة أبيي الذي كانت القوة الأمنية المؤقتة قد قدمته إلى الطرفين في شباط/فبراير ٢٠١٣. وبالمثل، صاغ جنوب السودان مفهومه لدائرة شرطة أبيي. وستُناقش مسألة تشكيل دائرة شرطة أبيي خلال الاجتماع المقبل للجنة.

١٦ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وعملا بالقرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في كانون الثاني/يناير بإحالة هذه المسألة إلى الرئيسيين، تواصلت المناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين الرئيس عمر البشير والرئيس سلفا كير خلال اجتماع القمة الذي عقداه في جوبا. ومع أنّ الرئيسين لم يُحرزا أي تقدم جوهري في تسوية الخلاف بشأن تشكيل مجلس منطقة أبيي، فقد اتفقا على مواصلة جهودهما لتسوية مسألة أبيي وفقا لمصفوفة التنفيذ الصادرة في ١٢ آذار/مارس. واتفق الرئيسان على عقد اجتماع القمة المقبل في الخرطوم.

١٧ - وعقدت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي اجتماعا واحدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٨ آذار/مارس، قام الرئيس كير بتعيين إدوارد لينو رئيسا مشاركا عن جنوب السودان للجنة خلفا للسيد لوكا بيونق دينق. وفي ضوء الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا بين القبائل، في ٢٤ نيسان/أبريل، كتبت القوة الأمنية المؤقتة إلى الرئيسين المشاركين عن السودان وجنوب السودان، حيث دعت الطرفين إلى اجتماع استثنائي للجنة. ووافق الطرفان واجتمعا في بلدة أبيي، في يومي ٢ و ٣ أيار/مايو. وناقش الطرفان الوضع الأمني المتدهور وانتشار الأسلحة بين المجتمعات المحلية في منطقة أبيي. وقررت اللجنة ضمان جعل منطقة أبيي ''منطقة خالية من الأسلحة'' وفقا للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن يُقدّم جميع مرتكبي الأعمال الإجرامية إلى العدالة، بالوسائل التقليدية أو الرسمية، وأن تواصل اللجنة الإشراف على تنفيذ جميع القرارات التي اتخذتها القيادات التقليدية في هذا الصدد. كما اتفقت اللجنة على ضرورة أن يقوم رئيساها المشاركان فورا بإشراك قادة مجتمعاتهما المحلية من خلال عقد مؤتمر في غضون أسبوعين من أجل التشجيع على المصالحة والمساعدة على تلبية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية. ولعل أبرز ما حثت اللجنة الحكومتين عليه هو التعجيل بإجراءات تشكيل دائرة شرطة أبيي.

١٨ - وعقب الهجوم على قافلة القوة الأمنية المؤقتة ومقتل ناظر عموم دينكا نقوك وأحد حفظة السلام بالقوة الأمنية المؤقتة في ٤ أيار/مايو، أصدر كل من حكومتي السودان وجنوب السودان بيانا في محاولة لنزع فتيل التوتر. وفي ٥ أيار/مايو، أعربت حكومة السودان عن أسفها العميق، وأدانت حادث القتل، وقدمت تعازيها العميقة إلى أسرة الناظر الراحل، وقبيلة

دينكا نقوك، وحكومة إثيوبيا وشعبها، وقبيلة المسيرية. كما أعلنت عن أنه سيُجرى تحقيق عاجل وشفاف ودقيق ونزيه وأن المسؤولين عن الحادث سيخضعون للمساءلة. وفي اليوم نفسه أدانت حكومة جنوب السودان، في تصريح صحفي، الحادث بشدة وقدمت تعازيها إلى سكان أبيي والقوة الأمنية المؤقتة وحكومة إثيوبيا. كما طلبت إلى القوة الأمنية المؤقتة أن تبحث عن مرتكبي الجريمة وتضمن مثولهم أمام العدالة، وطلبت كذلك إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التحقيق في الحادث فورا.

١٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل، وإثر تقارير عن زيارة يزمع طلاب من الخرطوم القيام بها إلى منطقة أبيي، قدم الرئيس المشارك عن جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي رسالة احتجاج إلى الرئيس المشارك عن السودان وإلى القوة الأمنية المؤقتة، مشيرا إلى أنه لم تجر استشارة حكومة جنوب السودان قط بشأن هذه المسألة، وأنه ينبغي تأجيلها من أجل تفادي أي حوادث أمنية. وفي ٦ نيسان/أبريل، عقب احتجاج أمام مقر القوة الأمنية المؤقتة في بلدة أبيي، قدمت مجموعة من نحو ٥٠ شخصا من دينكا نقوك عريضة إلى قيادة البعثة تعترض فيها على أي ”قوافل غير قانونية“ إلى منطقة أبيي. وفي ٧ نيسان/أبريل، زارت مجموعة تتألف من سبعة طلاب من الخرطوم دفرة، ولكنها لم تمض إلى بلدة أبيي عقب مشاورات مع القوة الأمنية المؤقتة.

رابعا - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٠ - على النقيض من تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أحرز السودان وجنوب السودان تقدما كبيرا في تنفيذ اتفاقاتهما الأمنية، وهي الاتفاق بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة المبرم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، والاتفاق المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن الترتيبات الأمنية، والمصفوفة الأمنية الموقعة بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة اجتماعين استثنائيين في أديس أبابا، في ١٩ آذار/مارس وفي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل. وخلال الاجتماعين قدمت القوة الأمنية المؤقتة إحاطة عن حالة تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وعن انسحاب قوات الطرفين من المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وخلال الاجتماع الأخير أيدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة الدعوة الموجهة من رئيس البعثة وقائد القوة إلى الطرفين ليقوما بضبط قوات الشرطة والمجتمعات المحلية على جانب كل منهما من المنطقة الحدودية من أجل تجنب وقوع أي حوادث أمنية.

٢٢ - وفيما يتعلق بتفعيل آلية الحدود، فقد بدأت القوة فور توقيع المصفوفة الأمنية في ٨ آذار/مارس، بنقل المقر من أسوسا في إثيوبيا، إلى كادقلي في السودان (جنوب كردفان، السودان). وأعقب ذلك نشر سريع لمراقبين من السودان وجنوب السودان. وفي الوقت الراهن، هناك ٣٢ مراقبا من القوة الأمنية المؤقتة، و ٣٣ مراقبا من السودان و ٣٥ مراقبا من جنوب السودان تم نشرهم في مقر آلية الحدود. وفي ٢٦ آذار/مارس، وبتوقيع حكومة جنوب السودان على مذكرة تفاهم، وفرت للقوة الأمنية المؤقتة الأرض اللازمة لمقر قطاع آلية الحدود في قوك مشار (شمال بحر الغزال، جنوب السودان). وفي ١٧ نيسان/أبريل، وصل فريق متقدم تابع لآلية الحدود إلى قوك مشار، وتألف من خمسة مراقبين تابعين للقوة الأمنية ومراقبين اثنين من جنوب السودان.

٢٣ - وكما أحرز السودان وجنوب السودان تقدما في تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وعلى النحو المنصوص عليه في المصفوفة الأمنية الموقعة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، التزم الطرفان بسحب قواتهما إلى الجانب التابع لكل منهما من الخط المركزي للمنطقة الحدودية بحلول ١٧ آذار/مارس، باستثناء منطقة الأربعة عشر ميلا والتي تقرر إنجاز هذه العملية فيها بحلول ٢٤ آذار/مارس. والتزما كذلك بسحب قواتهما بالكامل من المنطقة الحدودية بحلول ٥ نيسان/أبريل.

٢٤ - وفي ١٣ آذار/مارس، قدمت حكومة جنوب السودان إلى آلية الحدود خطة لانسحاب قواتها تضمنت تفاصيل الانسحاب من ١٠ مواقع في المنطقة الحدودية. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس قامت أفرقة آلية الحدود المشتركة، بما في ذلك مراقبون من القوة الأمنية المؤقتة، والسودان وجنوب السودان، بالتحقق من خلو المناطق الأربع التالية من الوجود العسكري: كير آدم، وتشوين، ووانتو، وسيرا ملقة. وفي ٢٧ آذار/مارس، قدمت حكومة السودان إلى آلية الحدود قائمتها المؤلفة من ١٣ موقعا جرى الانسحاب منها ضمن المنطقة الحدودية. وفي الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قامت الآلية بعملية تحقق جوية من أربعة مواقع لانسحاب القوات المسلحة السودانية تقدم بها السودان هي: الفلاح، والردوم، والكويك، وكيلو ٤. وخلال عمليات التحقق هذه أيضا لم يلاحظ وجود أي قوات مسلحة. ونفذت آلية الحدود بعثات للتحقق الجوي يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، في المنطقة الحدودية جنوب هجليج ولم تلاحظ أي وجود عسكري. وقدمت حكومة جنوب السودان في ٢٦ آذار/مارس وحكومة السودان في ١١ نيسان/أبريل، تأكيداتهما إلى القوة الأمنية المؤقتة بانسحاب قواتهما من المنطقة الحدودية.

٢٥ - ولكن على الرغم من هذا التقدم، لا يزال كل من الطرفين يتهم الآخر بالاحتفاظ بوجود عسكري داخل المنطقة الحدودية. وبعد انقضاء الموعد النهائي، في ٥ نيسان/أبريل، لسحب القوات من المنطقة الحدودية، قامت القوة الأمنية المؤقتة في ٢٢ نيسان/أبريل، بإبلاغ الآلية السياسية والأمنية المشتركة بأنها لن تتمكن من استخلاص أي نتائج نهائية فيما يتعلق بامتثال الطرفين لهذا الموعد النهائي حتى تتمكن آلية الحدود من إجراء عمليات تحقق ميدانية في المنطقة الحدودية. وفي الوقت الحاضر لن تتمكن آلية الحدود من القيام بعمليات التحقق دون وحدة لحماية القوة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أجرت آلية الحدود عملية تحقق جوي من المواقع التالية في منطقة الأربعة عشر ميلا: سماحة، وميلكماير، ورهدانقات، وبحر العرب. ولم تلاحظ آلية الحدود أي وجود عسكري إلا في الغريف، التي لاحظ المراقبون وجود عدد غير محدد من القوات فيها، ولاحظوا أيضا ثلاث شاحنات صغيرة، بالقرب من معسكر للجيش.

٢٦ - وخلال اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، اتفق الطرفان على أن تعقد اللجنة المخصصة اجتماعها الأول في غضون سبعة أيام تحت رعاية القوة الأمنية المؤقتة. ووفقا للاختصاصات التي وافق عليها الطرفان، ستتألف اللجنة المخصصة من عضوين من كل من القوة الأمنية المؤقتة والسودان وجنوب السودان، وستكلفها الآلية بالتحقيق في الشكاوى المتصلة بالأمن داخل نطاق ٥٠ كيلومترا من الخط المركزي للمنطقة الحدودية، باستثناء المنطقة الحدودية نفسها. وفي ١٩ آذار/مارس، قدم السودان وجنوب السودان إلى القوة الأمنية المؤقتة أسماء مرشحيهما للجنة. وقام عضوا اللجنة المخصصة من السودان بزيارة تعريفية إلى مقر آلية الحدود في كادقلي يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل. وكذلك دعت القوة الأمنية المؤقتة أعضاء اللجنة المخصصة من كلا البلدين للحضور إلى كادقلي بحلول ٣ أيار/مايو، لوضع الصيغة النهائية لاختصاصات اللجنة وإجراءاتها التشغيلية. ولكنها لم تتلق إجابة منهما بعد.

٢٧ - وأيدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة أيضا توصية اللجنة التقنية المشتركة لتنسيق الحدود بفتح ثمانية معابر حدودية لتيسير التجارة والتنقل بين البلدين، وهي كما يلي: من كوستي (ولاية النيل الأبيض، السودان) إلى الرنك (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان)؛ ومن هجليج (جنوب كردفان، السودان) إلى بانتيو (ولاية الوحدة، جنوب السودان)؛ ومن المجلد (جنوب كردفان، السودان) إلى أويل (شمال بحر الغزال، جنوب السودان) عن طريق الميرم (جنوب كردفان، السودان)؛ ومن بابنوسة (جنوب كردفان، السودان) إلى أويل؛ ومن الردوم بمحلية البرام (جنوب دارفور، السودان) إلى راجا (غرب بحر الغزال، جنوب السودان) عن طريق تمساحة؛ ومن كوستي إلى كاكا (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان)

عن طريق المقينص؛ ومن الدمازين (ولاية النيل الأزرق، السودان) إلى الرنك عن طريق بوت وببنيس. أما المعبران المتبقيان من المجلد إلى تورالي (ولاية واراب، جنوب السودان) عن طريق منطقة أبيي؛ ومن تلودي (جنوب كردفان، السودان) إلى تونجا (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان) فسيفتحان لاحقا خلال المرحلة الثانية.

٢٨ - وأخيرا، اعتمدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة أيضا اختصاصات اللجنة الأمنية المشتركة، وهي آلية جديدة ستكلف بالإشراف على تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء وإقامة التعاون التي تم توقيعها بين الطرفين في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتقرر عقد الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة في جوبا بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٩ - على الرغم من تواصل تقديم المساعدة القائمة على الاحتياجات إلى المجتمعات المحلية في منطقة أبيي، لا يزال عدد العاملين في المجال الإنساني ومستوى المساعدة المقدمة غير كافيين بالنسبة لمنطقة أبيي بأسرها. وبينما ظلت الحالة الصحية العامة في منطقة أبيي مستقرة، لا تزال الخدمات الصحية شمال بلدة أبيي غير كافية، مما يضر بقدرات أوساط المساعدة الإنسانية على مراقبة الأمراض في المنطقة.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية إلى عدد يفوق ٠٠٠ ٧٨ شخص في منطقة أبيي. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار المترتبة على ندرة المياه والافتقار إلى المرافق الأساسية، وذلك عن طريق إنجاز عدد من المشاريع في منطقة أبيي. وقامت بتجديد مستوصفَين وخمسة مراكز لتوزيع المياه في وسط أبيي، وأربع مدارس وثلاثة مستوصفات وسبعة مراكز لتوزيع المياه في وسط وجنوب أبيي، وساعدت ١٤٦ من الأسر المعيشية بتوفير مساعدة الإيواء العاجل. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجديد مدرستين في شمال أبيي.

٣١ - وقدمت مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات من السلع غير الغذائية إلى ما يزيد على ٢٠٠ من العائدين، ووفرت لهم تجهيزات ملاجئ للطوارئ. وأجرت وكالات الأمم المتحدة عددا من التقييمات المشتركة بين الوكالات للمجتمعات المحلية في شمال أبيي. وكانت الاحتياجات ذات الأولوية هي المياه والرعاية الصحية والتعليم، ويتواصل بذل الجهود الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات.

سادسا – حماية المدنيين

٣٢ – في انتظار إنشاء المؤسسات المؤقتة لمنطقة أبيي، واصلت القوة الأمنية المؤقتة تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، وهي تتألف من إجراء تقييمات رصد وإنذار مبكر، وتسيير دوريات ليلية ونهارية، وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية لقبيلتي دينكا نقوك والمسيرية والتفاعل مع المسؤولين الحكوميين في السودان وجنوب السودان. بيد أن الفراغ الناجم عن غياب المؤسسات الإدارية ومؤسسات إنفاذ القانون وحفظ النظام لا يزال يشكل عبئا ثقيلا على القوة الأمنية المؤقتة.

٣٣ – وواصلت البعثة عملها مع المجتمعات المحلية، وكان ذلك في المقام الأول عن طريق استخدام اللجان الأمنية المشتركة من أجل ضمان عملية هجرة سلمية. ومثلما ذكر أعلاه، وعلى الرغم من أن الحالة ظلت مستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تلقت القوة الأمنية المؤقتة عددا من البلاغات عن جرائم قتل وغارات للاستيلاء على الماشية ذات طابع قبلي. وعلاوة على ذلك، ظلت التوترات شديدة بين القبيلتين لأن قبائل المسيرية الرحل لا تتوافر لها سوى فرص محدودة للوصول إلى المياه وأراضي الرعي، ونتيجة لقرار معظم أفراد قبيلة دينكا نقوك بمواصلة منعهم من الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تعين على القوة الأمنية أن تقوم فعليا وفي عدد متزايد من المناسبات بمنع دخول البدو الرحل ومواشيهم إلى المناطق التي يسكنها دينكا نقوك.

٣٤ – وواصلت القوة الأمنية المؤقتة تشجيع الحوار بين القبيلتين كوسيلة لمنع العنف. ويسرت البعثة عقد اجتماعات بين القبيلتين على المستوى المحلي وتوسطت في تسوية عدد من المشاكل بينهما. فمثلا في ٢٥ آذار/مارس، توسطت القوة الأمنية المؤقتة بنجاح في اتفاق بشأن تقاسم المياه بين شيوخ قبائل المسيرية من عشيرة المزاغنة وزعماء دينكا نقوك في تاج اللي وتوداج، وذلك بعد تعذر وصول قبيلة المسيرية إلى المنطقة. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي من أجل ردع الأشخاص عن حمل السلاح بشكل علني داخل منطقة أبيي، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة بين أفراد القبيلتين يشكل مصدر قلق أمني خطير.

٣٥ – وازداد عدد حالات الابتزاز التي وقعت في مناطق مختلفة على طول طرق منطقة أبيي. وواصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها الرامية إلى تقليل هذا الخطر إلى أدنى حد ممكن، بالمشاركة مع المجتمعات المحلية، وتكثيف الدوريات في المناطق المتضررة.

٣٦ - ولم تطرأ خلال الفترة قيد الاستعراض أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتفعيل رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٤ من القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢).

سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٣٧ - تألف العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من ٣ ٩٧٣ فرداً من قوامها المأذون به والبالغ ٤ ٢٠٠ فرد. وسيتم نشر العدد المتبقي وهو ٢٢٧ فرداً في إطار وحدة الملاحة الجوية، بصفتهم مراقبين عسكريين، وضباط أركان، وفي إطار الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (انظر المرفق الأول). وسيستخدم الفارق المتاح من وحدة الطيران بين القوام المأذون به والقوات المنتشرة من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة المؤقتة لتعزيز القدرات الهندسية الميدانية.

٣٨ - وواصل العنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة انتشاره في ثلاثة قطاعات (انظر المرفق الثاني). وتضمن خطة نشر القوة الأمنية المؤقتة أن يكون بمقدورها تنفيذ استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها وتوفير عامل ردع لأي توغل مسلح في منطقة أبيي.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ أي تغيير في عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في الميدان. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ظل هذا العدد ١١ فرداً، بمن فيهم كبير مستشاري الشرطة بالنيابة. وقد ساعد أفراد الشرطة العنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة في الحفاظ على القانون والنظام. ولقد تمت الموافقة على طلب تأشيرة لكبير مستشاري الشرطة الجديد (غانا) في نيسان/أبريل ومن المتوقع نشره في القريب العاجل.

ثامناً - دعم البعثة

٤٠ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها لتوفير الإقامة وطرق الوصول وحصص الإعاشة لقواتها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعقب الانتهاء من التوسيع الجديد للمباني الصلبة الجدران المخصصة للمكاتب في مقر البعثة، شيد ١٥١ مبنى إضافياً من المباني الجاهزة الصلبة الجدران في عدد من أماكن نشر القوات ضمن منطقة أبيي، بما في ذلك قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة وأماكن إقامة الموظفين. غير أن هناك مشاكل خطيرة متعلقة بالبنى التحتية ما زالت قائمة من قبيل النقص في ربط المناطق بالطرق والمطارات وعدم وجود مرافق تخزين. وما زالت القوة الأمنية المؤقتة تعتمد على البعثات

الأخرى في المنطقة لتأمين عدد من احتياجاتها في مجال اللوجستيات والمشتريات، مما يعيق كفاءة عملياتها.

٤١ - وواصلت البعثة تحضيراتها لتحسين الوصول عبر الطرق إلى قواعد عمليات السرايا استعداداً لموسم الأمطار السنوي، وذلك على الرغم من بعض التأخير الذي حصل بسبب تأخر البائعين في تسليم اللاتريت. ولقد يسرت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً إمكانية الوصول بشكل كامل عبر الطرق إلى قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة التي تعمل خلال موسم الجفاف.

٤٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، منحت ٢٣٧ تأشيرة لموظفي القوة الأمنية المؤقتة، بمن فيهم ٣٦ موظفاً مدنياً دولياً، و ٢٦ ضابطاً عسكرياً، و ٣٢ موظفاً متعاقداً دولياً، و ١٣٦ متعاقداً للإجراءات المتعلقة بالألغام، وسبع تأشيرات لموظفي دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٤٣ - واستمرت التحضيرات اللوجستية لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد أن وفّرت سلطات جنوب السودان الأرض، استكملت التحضيرات لإنشاء مقر للقطاع في قوك مشار (ولاية شمال بحر الغزال، جنوب السودان)، بما في ذلك أعمال التشييد الأولية والتمركز المسبق لفريق متقدم تابع لآلية الحدود، وللموظفين المحليين الضروريين وموظفي اللوجستيات والمعدات. وتم التجهيز أيضاً بالاتصالات الصوتية واتصالات البيانات، وباشر فريق تابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إزالة الألغام من الطرق والمواقع لتمكين آلية الحدود من إجراء رصد فوري على الأرض حالما تتوافر قوات الحماية. أما بالنسبة إلى القدرة التشغيلية الكاملة، فلم توفد بعد بعثة استطلاع إلى برام (جنوب دارفور، السودان)، وذلك بسبب عدم الحصول على إذن أمني من حكومة السودان. ويجري حالياً التخطيط لإيفاد بعثة استطلاع إلى ملكال (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان) في أيار/مايو ٢٠١٣ لتحديد الأراضي وذلك عملاً بنصيحة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي ترى أنه لا يمكن تخصيص أراضٍ للقوة الأمنية المؤقتة في إطار موقع أفرقتها. وفي غضون ذلك، تجري القوة الأمنية المؤقتة خفضاً سريعاً للموظفين في المقر المؤقت السابق في أسوسا، بإثيوبيا. ولا يزال هناك أربعة موظفين دوليين لتصفية المقر بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

تاسعاً – الآثار المالية

٤٤ – اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤١/٦٦ باء المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغا قدره ٢٥٧,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، فسوف تقتصر تكلفة الإبقاء على القوة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣. وحتى ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة مبلغا قدره ٤٩,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغا قدره ٤٠٥,٧ ١ مليون دولار. وقد سُدِّدت للحكومات المساهمة بقوات وبمعدات مملوكة للوحدات التكاليف الخاصة بالفترتين الممتدتين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

عاشراً – الملاحظات والتوصيات

٤٥ – أدى تزامن هجرة قبيلة المسيرية وعودة النازحين من دينكا نقوك إلى تدفق السكان بأعداد كبيرة إلى منطقة أبيي. وما زالت القبيلتان مسلحتين، وتتبادلان مشاعر العداء والريبة إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، تدهورت الحالة الأمنية في منطقة أبييي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وبلغت ذروتها بمقتل ناظر عموم دينكا نقوك وحدوث قلاقل في بلدة أبيي. وإنني أكرر إدانتي الشديدة لذلك الاعتداء وأوجه أصدق التعازي إلى قبيلة دينكا نقوك وحكومة إثيوبيا وأسر القتلى والجرحى. وأطلب بإلحاح إلى قادة القبيلتين، عملا بالقرارات المتخذة أثناء الاجتماع الأخير للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، ضمان عدم قيام أفراد القبيلتين بحمل أسلحة داخل منطقة أبيي والمبادرة إلى إقامة حوار بين القبيلتين من شأنه أن يخفف حدة التوترات بينهما.

٤٦ – وما زال وجود شرطة النفط السودانية في دفرة وميليشيا جماعة ”تورا بورا“ المتمردة يعد مسألة تثير القلق. ويشكل وجودهما انتهاكاً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وإنني أحث سلطات السودان وجنوب السودان على اتخاذ تدابير فورية لكفالة الانسحاب الكامل لأي عناصر مسلحة غير مأذون لها من منطقة أبيي ومنع دخولها إليها.

٤٧ – وما زالت الخلافات المستمرة بشأن تشكيل مجلس منطقة أبيي وما نجم عنها من عرقلة لإنشاء المؤسسات المؤقتة في منطقة أبيي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الأمن

والحالة الإنسانية. ولن تتحسن الأوضاع ما دام هذا الفراغ الإداري مستمراً. ومن الضروري للغاية أن تكون هناك مؤسسات مؤقتة في منطقة أبيي لتيسير عودة النازحين من دينكا نقوك وإعادة توطينهم، وهجرة المسيرية الرُحَّل، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لأفراد كلتا القبيلتين. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء دائرة شرطة أبيي يمثل الوسيلة الوحيدة لكفالة الحفاظ على القانون والنظام في منطقة أبيي.

٤٨ - وإنني أشيد بكلتا الحكومتين لتعاونهما الإيجابي والبناء مع القوة الأمنية المؤقتة بشأن تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الوقت المناسب. وأحثهما أيضاً على مواصلة تنفيذ اتفاقاتهما في مجال الأمن بنفس القدر من الالتزام لكفالة إعادة النشر الكامل لقواتهما من المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والتفعيل التام للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويعتبر التنفيذ التام لهذه الاتفاقات ضرورياً لاستتباب الأمن بالكامل على طول الحدود المشتركة بينهما. وبالمثل، أشجع الحكومتين على مواصلة العمل من أجل تنفيذ أحكام القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) والقيام بذلك عن طريق الحوار وإيجاد حلول مقبولة للطرفين.

٤٩ - ويعد وجود مجموعات مسلحة داخل المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح شاغلا أمنيا كبيرا للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولذلك ألتمس من مجلس الأمن قبول توصيتي بمنح زيادة في القوام المأذون به للعنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة بمقدار ١ ١٢٦ فرداً على النحو المبين في تقريري المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/198).

٥٠ - وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص، هايلي منكريوس، ولفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس تابو مبيكي، على جهودهما المتواصلة لمساعدة الطرفين في حل مسائلهما في مرحلة ما بعد الانفصال. كما أود أن أعرب عن امتناني لرئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة، اللواء يوهانس تسفاماريام، وموظفيه لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي ولما يقدمونه من دعم للطرفين في تنفيذ اتفاقاتهما الأمنية.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهمة	٣		٤
	وحدة عسكرية	١		
بوليفيا	خبراء موفدون في مهمة	٣		٤
	وحدة عسكرية	١		
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	١		٣
	وحدة عسكرية	٢		
بوروندي	خبراء موفدون في مهمة	١		١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمة	١		١
السلفادور	خبراء موفدون في مهمة	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٧٧	١٠	٣ ٨٩٣
	وحدة عسكرية	٣ ٥٩٧	٢٠٩	
غانا	خبراء موفدون في مهمة	٣		٥
	وحدة عسكرية	٢		
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٣
	وحدة عسكرية	١		
غينيا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٢
الهند	خبراء موفدون في مهمة	٢		٤
	وحدة عسكرية	٢		
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمة	١		١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمة	١		١
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
نيبال	خبراء موفدون في مهمة	٢		٤
	وحدة عسكرية	٢		

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
نيجيريا	خبراء موفدون في مهمة	٣		٥
	وحدة عسكرية	٢		
باراغواي	خبراء موفدون في مهمة	١		١
بيرو	خبراء موفدون في مهمة	٢		٣
	وحدة عسكرية	١		
الفلبين	خبراء موفدون في مهمة	١		٣
	وحدة عسكرية	٢		
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهمة	١		٣
	وحدة عسكرية	٢		
رواندا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٤
	وحدة عسكرية	٢		
سيراليون	خبراء موفدون في مهمة	٣		٣
سري لانكا	خبراء موفدون في مهمة	٥		٦
	وحدة عسكرية	١		
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٤
	وحدة عسكرية	٢		
جمهورية تترانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
أوروغواي	وحدة عسكرية	١		١
زامبيا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
زمبابوي	خبراء موفدون في مهمة	٢		٣
	وحدة عسكرية	١		
المجموع		**٣ ٧٥٤**	**٢١٩**	**٣ ٩٧٣**

المرفق الثاني
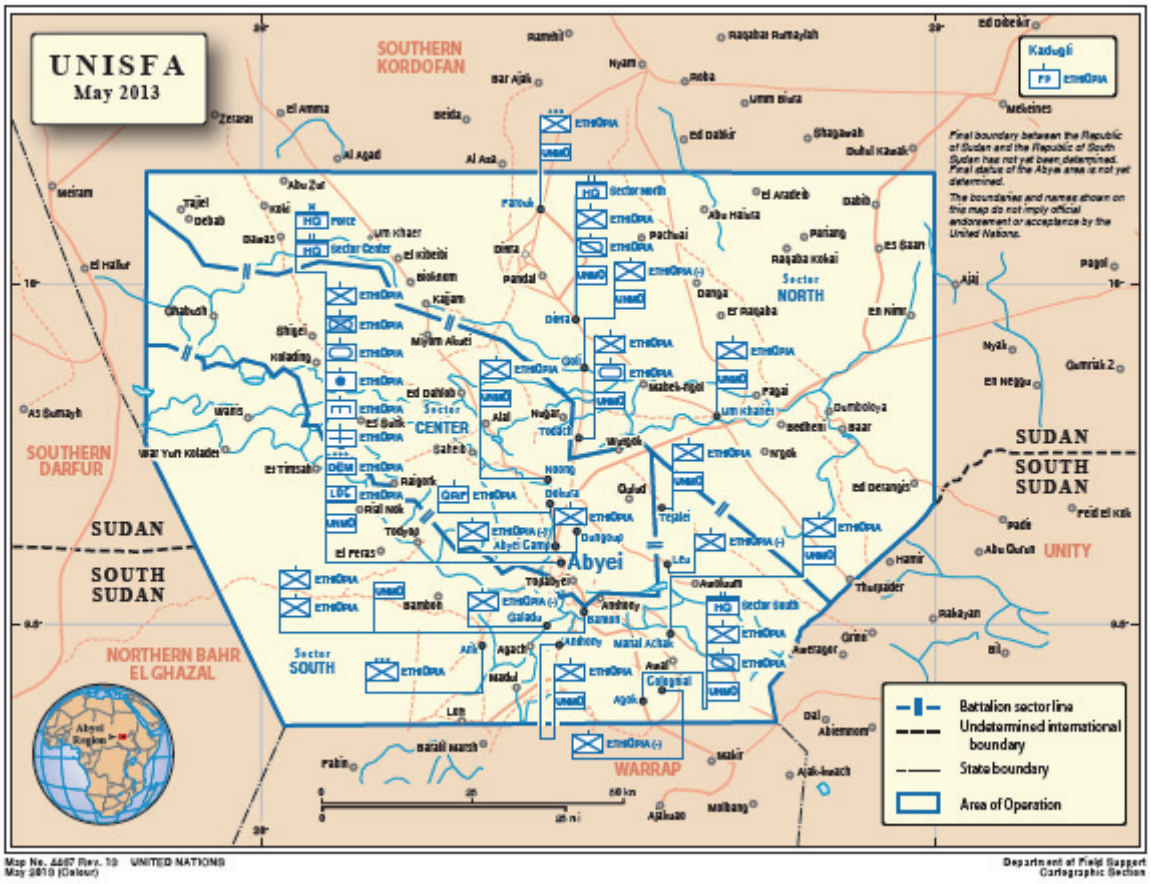
خريطة انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي